

إذا توقف أحد الصناع عن تجارته، يسلم دمجته إلى مكتب الضمان ليتم شطبه أمامه. (المادة 363 من ق ض غ م)

4 - الاستيراد و التصدير :

بالنسبة لتصدير المصنوعات من الذهب والفضة و البلاتين ذات العيارات القانونية فهي محددة بالمواد 367 الى 376 من ق ض غ م، و التي يمكن تصديرها معفات من رسم الضمان او يعاد تسديدها إلى المصدر :

- عندما تصدر من أجل البيع في الخارج مصنوعات الذهب أو الفضة أو البلاتين الموجود عليها طابع الدمغات القانونية، فإن رسم الضمان يعاد تسديده إلى المصدر . (المادة 367 من ق ض غ م)

- يمكن تصدير مصنوعات الذهب أو الفضة أو البلاتين من دون وجود الدمغات الداخلية ومن دون دفع رسوم الضمان . (المادة 368 من ق ض غ م)

- إن كل صانع يرغب في تصدير مصنوعات من الذهب أو الفضة أو البلاتين، معفات من رسم الضمان وبدون وضع الدمغات، يستطيع أن يقدمها للتعبير تامة الصنع وبدون علامة دمجة المعلم، بشرط أن يكون قد صرح مقدما إلى مكتب الضمان بعدد هذه المصنوعات وبنوعها ووزنها وأن يكون قد ألتزم بالالتيان بها متممة في أجل لا يتجاوز عشرة أيام. (المادة 369 من ق ض غ م)

بالنسبة للاستيراد فان مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين تخضع للمواد 378 و 379 من ق ض غ م :

- إن مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين الآتية من الخارج، يجب أن تقدم إلى موظفي الجمارك من أجل التصريح بها ووزنها وختمها بالرصاص، وبعد أن يضع المستودع الدمغة المسماة "دمجة المسؤولية" التي تخضع لنفس القواعد الخاصة بدمجة المعلم الصانع، ترسل إلى مكتب الضمان الأقرب حيث إذا كانت تحتوي على أحد العيارات القانونية، وتتحمل هذه المصنوعات الرسوم المنصوص عليها في المادة 340 من ق ض غ م .

وتستثني من التدابير أعلاه :

1- الأشياء المصنوعة من الذهب والفضة والبلاتين التي يملكها السفراء والمرسلة من قبل دول أجنبية،

2- الحلي المصنوعة من الذهب والبلاتين ذات الإستعمال الشخصي للمسافرين والمصنوعات من الفضة ذات الإستعمال الشخصي أيضا، على أن لا يتجاوز وزنها الكلي هكتوغرام واحد . (المادة 378 من ق ض غ م)

- عندما تعرض من أجل التجارة مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين الآتية من الخارج والمدخلة إلى الجزائر بمقتضى الإستثناءات المنصوص عليها في 2- من المادة 378 أعلاه، يجب أن تقدم إلى مكتب الضمان لكي يتم تعليمها وتسددها عنها الرسوم المنصوص عليها في المادة 340 من هذا القانون. (المادة 379 من ق ض غ م)

5 - تنظيم و سير مكاتب الضمان :

يخضع تنظيم مكاتب الضمان الى المواد 386 الى 391 من ق ض غ م و سيرها الى المواد 392 الى 403 مكرر من نفس القانون :

إن تعبير ودمغ المصنوعات من الذهب و الفضة و البلاتين وكذا تحصيل رسوم التعبير يتوجب على إدارة الضرائب التي تجعل منه مصلحة متخصصة تسمى مصلحة الذهب و المعادن الثمينة الأخرى. (المادة 386 من ق ض غ م)

إن عمليات التعبير و دمج المصنوعات و كذا تحصيل الرسوم لصالح الخزينة ، يقوم بها على التوالي المعير و المفتش رئيس مصلحة الضمان الضرائب المختلفة المعين لهذا الغرض. (المادة 387 من ق ض غ م)

المحور السابع : الرسم الصحي على اللحوم

1 - مجال التطبيق و الحدث المنشئ :

1 - 1 - مجال التطبيق :

طبقا للمادة 446 من ق ض غ م فان ذبح الحيوانات المبينة أدناه، يخضع لرسم لفائدة البلديات ضمن الأشكال وتبعا للكيفيات المحددة في المواد التالية :

- الخيليات : الحصان والفرس والبغل والبغلة والعيبر والحمار والأتان والعيبر الفحل،

- الجمليات : الجمل والناقة والفصيل،

- البقرات : الثور المخصي والثور الفحل والبقرة والعجل والعجل الصغير والعجلة،

- الضأنات : الكبش الفحل والضأن والنعجة والخروف والخروف الرضيع،

- العنزيات : التيس والماعز والجدي.

1 - 2 - الحدث المنشئ :

يكون الرسم واجب الأداء على مالك اللحم أثناء الذبح، وإذا كان هذا المالك ليس بتاجر وقام بالذبح بواسطة تاجر، فإن هذا الأخير يكون مسؤولا تضامنيا مع المالك على دفع الرسم. (المادة 447 من ق ض غ م)

2 - الوعاء و التعريف :

1 - 2 - الوعاء :

وعاء الرسم الصحي على اللحوم حددته المواد 448 الى 451 من ق ض غ م :

- يفرض الرسم على وزن اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة .

غير أنه عندما يعطي الأمر بالذبح لسبب المرض من قبل بيطري صحي، فإن الرسم لا يترتب إلا على اللحم المخصص للإستهلاك البشري أو الحيواني . (المادة 448 من ق ض غ م)

- إن اللحم الصافي بالنسبة للبقرة الآخر غير العجول هو مجموع الأجزاء الأربعة، إي مجموع الحيوان بعد سلخه وتخفيض السلاطات والبقايا وترك الكلتين وحدهما مغلفين بشحمها اللصاق .

وبالنسبة للعجل فإن اللحم الصافي يتألف من الأجزاء الأربعة للحيوان بتمامه بعد تخفيض السلاطات والبقايا وترك الكلتين في اللحم مغلفتين بشحمها اللصاق .

وبالنسبة للضأن، فإن اللحم الصافي يتألف من الأجزاء الأربعة وتطرح البقايا وكل السلاطات بما فيها الكلتين .

وفي جميع الحالات، فإن الرأس يقطع على مستوى مفصل القافا الفقرية العنقية الأولى، ويتم التقطيع حسب خط عمودي مستقيم مع المحور الكبير للفقرات العنقية . (المادة 449 من ق ض غ م)

- إن الوزن الصافي الذي يتخذ أساسا لحساب الرسم في المذابح التي يتم وزن الحيوانات فيها قبل الذبح فقط، يحدد بتطبيق النسب المؤية الآتية على الوزن الحي :

50 - %، عن الضأنيات والخيليات والجمليات،

50 - %، عن الثيران المخصية والثيران الفحول،

55 - % عن العجول . (المادة 450 من ق ض غ م)

- يحدد الوزن الصافي الخاضع للضريبة، في القرى التي لا توجد بها مذابح أو وسائل للوزن، عن طريق الأوزان المتوسطة التالية :

- البقرات الأخرى غير العجول120 كغ،

- العجول 44 كغ ،

- الضأنيات والعزليات12 كغ،

- الخيليات الأخرى غير الحمير110 كغ،

- الحمير 30..... كغ ،

- الجمليات110 كغ. (المادة 451 من ق ض غ م)

2 - 2 - التعريف :

طبقا للمادة 452 من ق ض غ م تحدد تعريفه الرسم كما يأتي :

تعريف الرسم/كغ	تعيين المنتجات
10 دج.	- اللحوم الطازجة أو المبردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات الآتية : الخيول ، الإبل، الماعز، الأغنام، البقر

يخصص مبلغ 1,50 دج من هذه التعريفه لصندوق التخصيص الخاص رقم 320-070 صندوق حماية الصحة الحيوانية.

إن تحصيل الرسم إلزامي بالنسبة لكل البلديات. (المادة 453 من ق ض غ م)

3 - إلتزامات الخاضعين للرسم و النقل :

حددت المواد 454 الى 459 من ق ض غ م إلتزامات الخاضعين للرسم الصحي على اللحوم :

- تطبق أحكام المادة 4 من هذا القانون على الأشخاص أو الشركات الذين يقومون عادة بالذبح . (المادة 454 من ق ض غ م)

- إن الملاكين الذين يذبحون أو يقومون بذبح الحيوانات المشار إليها في المادة 446 بصفة عرضية ، يجب عليهم أن

يقدموا تصريحاً بذلك خلال 24 ساعة إلى قبضة الضرائب المختلفة لمحل إقامتهم ويسددون مبلغ الرسم الواجب الأداء وقت تقديم هذا التصريح . (المادة 455 من ق ض غ م)

- إن الخاضعين للضريبة حسب مفهوم المادة 4 من هذا القانون يجب عليهم أن يسجلوا في سجل خاص مرقم وموقع من قبل مصلحة الضرائب غير المباشرة ، يوماً بيوم من دون ترك بياض أو خدش ، عدد الحيوانات التي تم ذبحها ورقم ترتيبها والوزن الكلي للحم الصافي المحدد حسب إحدى الطريقتين المنصوص عليهما في المواد 449 إلى 451 .
(المادة 456 من ق ض غ م)

- إن السجلات المقررة في المادة 456 ، وكذا أوراق الوزن وفاتورات الشراء والبيع والوثائق الأخرى المتعلقة بوزن الحيوانات وباللحوم الناتجة منها أو بجلدها ، ينبغي الإحتفاظ بها خلال مدة أربع سنوات ابتداء من تاريخ آخر كتابة بالنسبة للسجلات وبالنسبة للوثائق الأخرى ابتداء من تاريخ تحريرها .

ويجب أن تقدم لأعوان الضرائب عند كل طلب . (المادة 457 من ق ض غ م)

- ينبغي على الجزائريين وصناعي القديد أو المصبرات وبصفة عامة، الأشخاص الذين يتاجرون في اللحوم ، أن يكونوا دائماً قادرين على إثبات إسماء وصفات وعناوين الخاضعين للرسم الصحي على اللحوم ،الذين إشتروا من عندهم اللحم الذي يحوزونه ، وفي حالة عدم تقديم هذا الإثبات فإنهم يعتبرون كأنهم قاموا بالذبح شخصياً . (المادة 458 من ق ض غ م)

- إن الفواتير المسلمة سواء، من قبل المكلفين بالرسم أم البائعين المتعاقبين للحم، ينبغي أن يذكر فيها بصفة متميزة هذا الرسم. (المادة 459 من ق ض غ م)

و في ما يخص نقل المنتجات الخاضعة للرسم الصحي على اللحوم فهي معفية من كل الإجراءات طبقاً للمادة 460 من ق ض غ م.

4 - كفاءات التحصيل و الاستيراد :

- إن تحصيل الرسم الصحي على اللحوم يقوم به مندوبون بلديون بواسطة وصولات أو تذاكر تحت مراقبة أعوان الضرائب الذين هم مؤهلون للقيام بجميع التحقيقات اللازمة سواء في المذبح أو لدى المصالح البلدية وذلك ما عدا الإستثناء المنصوص عليه في المادة 465- (المادة 462 من ق ض غ م)

- يخضع أيضاً للرسم الصحي على اللحوم، إستيراد المنتجات المشار إليها في المادة 452 من ق ض غ م . (المادة 464 من ق ض غ م)

- يكون الرسم عند الإستيراد واجب الأداء على المستورد ، وبستوفي كما هو الشأن في الجمرك من قبل إدارة الجمارك . (المادة 465 من ق ض غ م)

5 - تخصيص حصيلة الرسم :

- تخصص حصيلة الرسم إلى البلدية التي تم في ترابها الذبح مع مراعاة أحكام المادة 467 (المادة 466 من ق ض غ م) . (م)

- عندما يتم الذبح في مسلخ بلدي مشترك تستوفي حصيلة الرسم وتدرج في حساب يقيد خارج ميزانية البلدية التي يوجد على ترابها هذا المسلخ لكي توزع فيما بين البلديات المعنية . (المادة 467 من ق ض غ م)

- يدفع الرسم الصحي على اللحوم إلى مصلحة الصندوق المشترك للجماعات المحلية:
- لما يتم تحصيله في مؤسسات التبريد أو التخزين لا تملكها البلدية والتي توجد على ترابها،
- لما يتم تحصيله عند الإستيراد بمقتضى أحكام المادة 464. (المادة 468 من ق ض غ م)

المحور الثامن : رسم استعمال آلات الاستقبال الإذاعي و التلفزيوني

1 - التعريف و مجال التطبيق :

طبقا للمادة 485 مكرر من ق ض غ م يحصل وفق الكيفيات المحددة في المادة المذكورة أدناه، رسم عن إستعمال أجهزة البث الإذاعي والتلفزي و توابعها ، يشتمل على ماياتي:

(1) - رسم ثابت يفرض على كل مشترك خاص لدى المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري سونلغاز :

25,00 دج عندما يفوق إستعمال التيار الكهربائي المفوتر 70 كيلواط و يقل عن 190 كيلواط أو يساويه.

50,00 دج ، عندما يفوق إستهلاك التيار الكهربائي المفوتر 190 كيلواط و يقل عن 390 كيلواط أو يساويه.

100,00 دج ، عندما يفوق إستهلاك التيار الكهربائي المفوتر 390 كيلواط.

(2) - رسم خاص على المواد الآتية:

قيمة الرسم	المواد الخاضعة للرسم
	أ- أجهزة البث الإذاعي مركبا كان أو غير مركب:
50 دج	-التي يقل سعرها أو يساوي 1000 دج.....
100 دج	-التي يتراوح سعرها ما بين 1000 و 3000 دج....
300 دج	-التي يتراوح سعرها ما بين 3001 و 10.000 دج
500 دج	- التي يفوق سعرها 10.000 دج
	ب- أجهزة إستقبال البث التلفزي مركبا كان أو غير مركب:
200 دج	التي يقل سعرها عن 15.000 دج.....
300 دج	-التي يتراوح سعرها ما بين 15.000 و 35.000 دج.....
1000 دج	-التي يفوق سعرها 35.000 دج
	ج- أجهزة التحكم في الصوت والصورة وتحليل الرموز:
300 دج	-التي يقل سعرها عن 8000 دج.....
500 دج	-التي يتراوح سعرها ما بين 8000 و 30.000 دج..
1000 دج	-التي يفوق سعرها 30.000 دج.....

يفهم من سعر :

عند الإستيراد : القيمة في الجمارك.

عند التصدير : سعر الخروج من المصنع.

(3) - رسم بنسبة 20 % على البطاريات الكهربائية (على قيمة جميع الرسوم).

مع العلم ان المنتجات المخصصة للتصدير تعفى من الرسم النوعي ومن الرسم على القيمة. (المادة 485 مكرر 3 ق ض غ م)

2 - الوعاء و الحدث المنشئ :

طبقا للمادة 485 مكرر 4 يطبق الرسم النوعي و الرسم المقاس على قيمة البطاريات الكهربائية:

- على المنتجات المنتهية المستوردة عند الإستيراد،

- على المنتجات المصنوعة محليا عند خروجها من المصنع،

- على المنتجات المستوردة إتفاقيا من طرف الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين لإستعمالهم الذاتي.

عند الإستيراد فإن الرسم يؤسس و يحصل من طرف إدارة الجمارك كما لو كان الأمر يتعلق بالمجال الجمركي.

3 - التزامات الخاضعين للضريبة :

تحدد الإلتزامات التي تقع على الخاضعين للرسم النوعي و الرسم على قيمة البطاريات الكهربائية طبقا للمادة 485 مكرر 5 و تلخص كما يلي:

- التصريح المهني.

- مسك الحسابات.

- التصريح الشهري.

تكلف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بجمع وتحويل إيراد هذا الرسم الثابت بموجب كفيات تأسيس الوعاء والتحصيل المحددة بقرار من وزير المالية. (المادة 485 مكرر 6 ق ض غ م)

4 - تخصيص منتج الرسم :

طبقا للمادة 485 مكرر 7 يدفع حاصل الرسوم المشار إليها في المادة 485 مكرر في حساب التخصيص الخاص رقم 051-302 المعنون " صندوق تخصيص الرسوم الممنوحة لمؤسسة السمعيات والمرئيات."

وتقتطع من مبلغ التحصيلات المحققة بصدد الرسم الثابت حصة التقدير بنسبة 2 % لفائدة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.